

شعرية النفي والانكسار عند عبدالله الزيد ١-٢

د. سامي العجلان



١- اللغة الموقرة بالذي لا يكون:

في المقامة البشرية - وهي آخر مقامات بديع الزمان الهمذاني وأجلها أسلوبا وبناء قصصيا - يجري حوار ساخر بين الفارس بشر بن عوانة وفتى جري يستخف بما صنعه بشر من قتل الأسد والحية في طريقه إلى خراعة، فيقول له: أأن قليت دودة ويهيمه تملأ ماضيك فخرا؟.. لاحظ التعبير: ملء الماضين فخرا!.. من جاني: لا أحصى عدد المرات التي ذكرت فيها هذه العبارة وأنا أقرأ قصائد الشاعر عبدالله الزيد على امتداد دواوينه العشرة التي أطلعت عليها؛ بدءا من: بكيت نؤارة الفأل، وانتهاء بـ: ولو ألقى معاذيره، ولا أعني هنا الفخر بالذات، بل باللغة، فالاحتفاء باللغة؛ إيقاعا، ومفردات، وتركيب لافت جدا عند الزيد؛ حتى يمكن أن نعدّه ظاهرة مستقلة وحده بين الشعراء السعوديين المعاصرين.

من مظاهر احتفاء الزيد باللغة: معجمله الشعري الخاص والمتمايز عن بقية الشعراء، ومن هنا استقر لديه على كلمات وتركيب قلما تصادفها عند الشعراء الآخرين، أو قلما يكرها هؤلاء الشعراء في قصائدهم، بينما ما يزال الزيد يعود إليها، ويردها في أشعاره: كأنما ليشت انتصاهما الوفي لحلقه الشعري للغاير للمعجم الشعري السائد في الشعر العربي المعاصر، ونشئ هذه الظاهرة لديه برعية ملحة في التميز عن الشعراء الآخرين: حتى في الجانب النغني، ومن هذه الكلمات التي نكاد نكون علامة فارقة عليه: المنبت، والجوجي، والمجدول، والمسنجي، والواكف، والوكاف، وذات الين.

وهناك الفاظ أخرى ذات حضور في المشهد الشعري المعاصر، ولكن إلحاح الزيد على استعمالها، وفي سياحات متباعدة يجعلك تتساءل عن الدلالة الخاصة والمغايرة التي يمكن أن تكون لها عنده، ومنها: الحق، والوشم، والخاصرة، والإشتهاء، والإبراج، غير أن أكثر هذه الكلمات لفتا للنظر في تكرارها أولا، وفي إثارها للمفارقات الدلالية ثانيا هي كلمتا: الفأل، ومورق، فالدلالة الظاهرية لهاتين الكلمتين مرتبطة بالمعاني الإيجابية والمبهجة للنفس، وقد يظن القارئ المتعجل أن تكرار الشاعر لهاتين الكلمتين يوحى بتفاؤله، وإقباله على الحياة؛ غير أن تتعمق مواضع هذين اللفظين في قصائد الشاعر يُظهر أن دلالتيهما المبهجتين موعوتان غالبا بالنفي والانكسار، فالفأل يصبح رديفا للحلم الضائع، وعلاجة على الرخية المستمرة: (بكيت نؤارة الفأل... وأنشئ من الفأل قامة هائل وأترعها بحزين امتثال، لم يعز للفأل مؤوى، إذا عدت مسخا يُراوده الفأل أرجوحة لا تفيق، وأنهي فلك الداء).

أما الكلمة الأخرى (مورق)؛ فإن معنى الإراق فيها مفرغ الدلالة؛ لأنه ليس سوى إراق ظاهري أجوف يتكشف شيئا فشيئا عن الذبول المتغلغل، والخراب الذي لا حد له؛ عمقا، وامتدادا: (هل يُورق التره في قسما الفجعية... ولا أوركنت في هذي الشطايا... وأورق في شطايا شكي المسفوح... مورق بالذي لا يكون).

ومن مظاهر احتفاء الشاعر باللغة أيضا: ما تنسم به الفاظه وتركيبه من إيقاع بارخ، فلغته الشعرية عالية الرنين، وهو يفضل دائما الكلمات والتركيب اللافتة سمعيا وإيقاعيا؛ حتى يُخلّل للقارئ أحيانا أن الشاعر حين ينظم قصائده؛ يبدأ بإتشاد أبياتها، ويختبر وقعها بالإلقاء؛ قبل أن يُدونها كتابه؛ أي أي معياره الأول في اختيار الكلمات وإنشاء الأبيات هو: إيقاعها السمعي في الأذان. ولعل هذا ما يشعر أيضا عنانيته الشديدة بالقافية، والإيقاعية الزمنية الطاغية في شعره، وإذا كان من المتوقع أن يفترض في الشعر التفعيلي من الشعر القانظري ذي الشطرين؛ فإن هذا ليس هو الحال عند عبدالله الزيد، وقد يكون غريبا هنا أن أقول: إن الرنين الإيقاعي لقصائده التفعيلية يتجاوز بمراحل إيقاع القصيدة المشطرة عند غيره من الشعراء، ولا يشاركه في هذه السمة الإيقاعية سوى قلة من الشعراء السعوديين المعاصرين، ومن أبرزهم: الشاعرعة أشجان هندي، وربما كانت متأثرة به في هذا المنحى على وجه الخصوص. وعلى مستوى الأساليب يعتمد الزيد بقدر كبير على تقنيات: التكرار، والجشاس، والإزدواج الموقع؛ بصورة تذكرنا إلى حد ما بصنيع الشعراء العباسيين؛ وإن كان أسلوب التكرار هو أكثر هذه الأساليب حظوة عنده، ويصل فيه إلى حد الإسراف، وكثيرا ما يضيف الكلمة إلى نفسها، أو يعطفها عليها، وهو نمط من التعبير شائع عند الشعراء المعاصرين، ومن شواهد هذه الأساليب الإيقاعية عنده: (ثم أنتشل العزم من عزمه... وأناشد

ببقين تقدّمه ضيفكم.. سيفيكم... وينسل منك مجيء المجيء... لا تغل: غدنا يحمل النخس في ثيابه... يا لوجه بكاء يودعني... قائم بين شكلي وشكلي... كلما جئت أسأله عن دمي عن فمي... وكلما غوي الوجدان من طليل... أضل من طائل الكري به طلا... وعاشرت أصلي وفصلي... وثقت فوق احتفالي بعقلي عقال).

بالإجمال: فإن علاقة الزيد باللغة أقرب ما تكون إلى حالة العشق المستبد، فهو شاعر متغزل باللغة من الطران الأول، وجزالة الألفاظ لديه تصل إلى درجة تثير الدهشة، والنسق التراثي متغلغل عميقا في ألفاظه وتركيبه، وهذه بالمقاييس ليست ميزة في حد ذاتها، كما أنها ليست عيبا؛ لأن المهم هنا هو: كيفية توظيف هذه الأساليب التراثية في القصيدة المعاصرة، لإعادة اكتشاف الذات والعالم من جديد؛ فهل تحقق هذا عند عبدالله الزيد؟

في مواضع كثيرة من قصائده الشاعر تشعّر بأن هذه الأساليب التراثية تتسرب إلى شعره من محفوظه الواسع؛ دون أن يكون لها وظيفة دلالية حاسمة في تنمية القصيدة، أو تعميق مغزاها الكلي؛ ومن أوضح الشواهد على ذلك: تريبته المستمر لحرف التنبيه: الأ، وكذلك للمسمّر في المصيغة التراثية: (ألا لا تغيب... ألا ميا التل ضل من ضلعي... ألا أنسي لم أصب... ألا لست رأسي... ألا لبت في موقلا لكساء... ألا يا لبت إشكالي بكأمرتي... فوبرت الحجة إذا أسفر اللون عن لونه... فوبرت الموع ومعرتها... وبريك غارز بقايا احتمال ريشا... فواللهي أوجد الأشجان في خلدي... تالله لن أبرحها جاني).

وكان يمكن لهذه الأساليب التراثية أن يكون لها دلالات أعمق لو جرى توظيفها في قصيدة محددة؛ لإصلا رؤية شعرية خاصة، أو قراءة جديدة للتراث الشعري القديم؛ غير أن انتشار هذه الأساليب في كثير من قصائد الشاعر يُوحى للقارئ بأن الشاعر متسرب للغة التراثية فحسب؛ دون أن يكون قادرا على إعادة إنتاجها من جديد ضمن رؤية شعرية مسكونة بالهواجس الحضارية المعاصرة.

وقس على هذا ناقصه المتكرر مع الموروث الشعري القديم: (جاءنا مشفق عارضا ذاته... قفا ودعا ندحا فبي مثل ما به... ما كنت أحسبني أوتي إلى أمّ)، فالتعاضد مع التراث في هذه الشواهد وغيرها هو في مجمله تناس شكلي، وليس تكوينيا؛ أي أنه مرتبط بالصياغة اللفظية المتأنقة أكثر من ارتباطه بالرؤية الشعرية العميقة للقصيدة، ومن هنا أسقطت أن أقول: إن هذا المنغزل اللغوي الكبير كان يمكن أن يكون شاعرا أعمق بكثير؛ لو كان اطلاعها الثقافي والغفري بسعة اطلاعها اللغوي والشعري.

♦ الرياض

مداخلات لغوية

أبو أوس إبراهيم الشمسان

قياس العكس



هذا كتاب جليل وثق كرسى الدكتور عبدالعزيز المانع لدراسات اللغة العربية وأدائها لنشره، كتبه الشاعر العالم النحوي المبدع الدكتور محمد بن علي العمري، وجاء الكتاب في مجلدين كبيرين، وهو غير مقصور على قياس العكس بل هو معالجة ومراجعة لقضية من أهم القضايا في الفكر النحوي هي قضية أصول النحوي التي لم تجد قبل هذا العمل تمحيضا وتديقا يشفي النفس ويرضي العقل، ويأتي هذا العمل نتيجة كفاح وجهه عظيم بذل الجاحد الجسور الصبور، وأما القياس أو أبسط أحواله فملكة إنسانية توجه السلوك اللغوي والاجتماعي بما يتفق في البيئة من خبرات، ولكنها في مستوى أعلى من التفكير والتأمل والدرس وسيله استدلال واحتجاج.

كان علماء الفقه أسبق من اللغويين في تحرير أصول الفقه، وأما اللغويون فإنهم وإن كانت أصول علمهم هي الوجهة لتقديدهم لم يُهْدُوا إلى تحريرها مبكرين، ولكنها تثار في ثوبا معالجاتهم حتى يسعى ابن جني إلى تخصيص بعض أبواب خصائصه لها، ثم وثق علم يجمع بين الفقه والعلم إلى اقتباس علم أصول الفقه وجعله أصولا للنحو مستتبلا بالأتملة الفقهية أمثلة نحوية، هذا ما فعله أبو البركات الأتباري في (مع الأثر) و (الإعراب في جمل الإعراب) و (الإنصاف في مسائل الخلاف) حتى إذا انتهى الأمر إلى السيوطي حرر كتابه (الافتراح) في أصول النحو مستفيدا من عمل ابن جني والأتباري، وكان هذا الكتاب قطبا تدور في فلكه كل الأعمال التي عالجت الأصول، ومن نص نسبه صاحب الافتراح للأتباري وليس في كتبه جاءت فكرة الكتابة عن (قياس العكس)، وهي قصة أحسن سبكها المؤلف في مقدمته. إن ما رأى الدكتور محمد العمري أن (قياس العكس) غائب أو كإغائب عند العزم على إنجاز دراسة وصفية لهذا القياس ثم إعادة بنيتها النظرية انطلاقا من تطبيقاته النحوية معززة بدراسة تطبيقية تكشف عن وجوده في الجدل النحوي عند الكوفيين والبصريين، ولما كان ما لا يتم الواجب إلا به واجبا قدم لدراسة قياس العكس بمراجعة أصول الأتباري التي اعتمد عليها والروافد التي أسعده في عمله، ثم وضع التصور السكلي لأدلة النحو الذي يظهر فيه انقسام القياس قسمين: قياس طرد وقياس عكس، وهو ما يبرر في كتب أصول النحو، وبهذا يعرف الباحث القياس بأنه «رابط معلوم بعلوم لإثبات مثل حكمه له بجامع لهما (قياس طرد)، أو لإثبات عكس حكمه له بفارق بينهما (قياس عكس)».

وتحقيق هذا جاء الكتاب في تمهيد وأربعة فصول، فمهد بتفصيل عن (الحجج العقابية في الجدل النحوي عند الأتباري) معرفة بالجدل النحوي ومبدأ أهمية وإسهام أبي البركات فيه، وأدلة النحو كما يراها الأتباري، ولما كان الأتباري فقيها شافعا كان من المهم بيان (أثر أصول الفقه الشافعي في رؤيته) والتوقف في (كتب أصول الفقه) وخطورة الانقياد الأعمى إلى تلك الكتب عند وضع أصول النحو، ثم أفضى إلى القول بأولوية (النظرة الكلية أولا) وهي ضم للجزيئات في إطار كلي كاشف لمسائلها، ثم وقف عند (قياس الطرد في كتاب الإنصاف)، وأما أول فصول الكتاب فهو (قياس العكس دراسة أصولية) درس هذا القياس من جهتين الأولى (كما يبدو في كتب أصول الفقه) والأخيرة (كما ينبغي أن يكون)، فإذا تقرر هذا نظر في (أقيسة العكس في الجدل النحوي عند الأتباري) ليجمعها ويصنفها ويوثقها، وهذه الأقيسة تنقسم قسمين: قياس فرق، أي وجود فرق بين محل النظر وغيره يقتضي تماكس حكميهما، وقياس سر، أي تخلف لازم الحكم أو انعدام دليل عليه، وينتهي من ذلك إلى أمر جامع وهو أن قياس العكس أن يثبت المستدل أن الحكم في الفرع يعاكس حكم الأصل إما لوجود فرق بينهما وإما لفساد إعطاء الفرع حكم الأصل. وأما الفصل الثالث والرابع فقد خصصا للدرس التطبيقي في كتاب الإنصاف، ففصل الثالث (دراسة جدلية لأهم أقيسة العكس الكوفية) وجعل الفصل الرابع (دراسة جدلية لأهم أقيسة العكس البصرية).

ومن أهم ما وصل إليه هذا العمل الجليل تحرير أصول النحو الأربعة (السماع والقياس والإجماع والاستصحاب) التي أشاعها السيوطي بمنهج التجميعي؛ إذ صيغ لنا أصلا هما: أدلة الأحكام؛ لأنه هو في نفسه مستند إليهما، إذ لا يعقد الإجماع إلا عن دليل من سماع أو قياس، وأما الاستصحاب فإنه «لا يصلح أن يكون قسما للسماع والقياس عند ذكر أدلة الأحكام؛ لأن الاستصحاب في حقيقته حكم لا دليل، وهو حكم يستند عند التحقيق إلى قياس عكس ذهني هو نتيجته، فكان الاستصحاب بذلك صورة من صور قياس العكس».

والكتاب جدير بالفراة والتأمل، وإن هُذّب صالح أن يكون كتابا جامعا يعرف بأصول النحو تعريفا ميسرا، فشكرا للمؤلف ما حرّز، وشكرا لكبرى المانع ما نشر.

♦ الرياض